

الفصل الثالث

بواكير التاريخ العربى

يكشف الحديث المشهور « الإسلام يجب ما قبله » عن السبب الرئيسى لما يغلب على علاج المؤرخين العرب للعصر الجاهلى من غموض وشك . وتروى القصص عن الداخلىين فى الإسلام الذين سألمهم عمر أن يرووا بعض التجارب الجاهلية أو ينشدوا بعض الاشعار الجاهلية ، فكان جوابهم « لقد جب الله ذلك بالإسلام ، فلم الرجوع ؟ » وقد وجدت هذه الفكرة التى تذهب إلى ابتداء حقبة جديدة ، وأن كل ما سبقها يجب أن يطويه النسيان ، فى أوقات أخرى ، فى الثورة الفرنسية مثلا . ويبدو أن هذه الفكرة سيطرت عليهم فى الإسلام . وكان ذلك سبب عدم معرفة المؤرخين العرب معرفة عملية بالتاريخ المهم الذى تكشف عنه النقوش ، والذى احتفظ به قدماء الرومان الإغريقين . وكانت هزيمة حملة اليوس جلوس Aelius Gallaus التى دبرها أغسطس عملا فى عظمة هزيمة حملة نابليون على روسيا . وقد عزت السلطات الفرنسية فشلها فى الحالة الأخيرة إلى المناخ : أما الشجاعة الروسية فلا دخل لها فيه . ولكننا نمتلك وصفا روسيا للمسألة ، يروى قصة مخالفة . أما فى حالة الغزو الرومانى فليس لدينا إلا الوصف الرومانى ، الذى يزعم أن العرب لم يبدوا أثرا للمقاومة : وإنما أهلك الغزاة المناخ والاحوال الطبيعية لبلاد العرب . ولو كنا عثرنا على وصف عربى ، لكنا وجدنا قصة مخالفة . وعلى أية كان لابد أن نتوقع أن يحتفظ العرب فى ذاكرتهم بنصر بهذه الشهرة : ولكن الامر ليس كذلك . وأخبار الحوادث التى وقعت قبيل عصر النبى غامضة ومشوهة : وإذا كانت النقوش التى عثر عليها جلازر فى مأرب ، من عهد

الحكم الجبشى ، تسجل إصلاحا للسدّ الذى كان إذ ذاك متهدما ، فمن الواضح أن الأهمية التى أسبغها كتاب العرب على انهيار ذلك السد مغرقة فى المبالغة . ومن المحتمل أن يؤدى تدهور مملكة إلى انهيار خزان ، ولكن ليس من السهل أن يسبب الأمر الأخير الأمر الأول ، كما يقول مؤلف . ومن الواضح أن الخرافات التى تدعى وجود مستعمرات يهودية فى يثرب وليدة الخيال : ولا يستطيع أن يقطع أحد ما إذا كانوا عربا يهودا - وهو ما لعله يتفق مع الآيات القرآنية - أو يهودا تعربوا . وقد تناولت عدة رسائل تاريخ مكة ، وتاريخ المدينة ، ولكننا نحب أن نشير إلى أنه لا يعرف شيء عنهما قبل عصر النبي . أما كتاب الأزرقى ، وإن كان قديما ، فمجموعة من الخرافات .

ويوجد إلى جانب الحديث القائل بأن الإسلام يجب ما قبله مبدأ آخر عارض الاحتفاظ بالسجلات : ذلك هو النظرية الذاهبة إلى عدم تدوين أى كتاب سوى القرآن . وقد جمع كاتب أندلسى هو ابن عبد البر ، الأحاديث الواردة فى هذا الموضوع : ومعظمها ، الذى قدمه أولا ، يمنع التدوين . وينبغى ألا يوجد غير كتاب الله : وفى أحسن الاحوال أن يدون إنسان شيئا ليساعد ذاكراته ، فإذا ما حفظه عن ظهر قلب ، وجب عليه إحراقه . وقد أشير على الخليفة الثانى بتدوين « سنن النبي » : فاستخار الله شهرا كاملا ، ثم رفض . وقد رأى الخليفة الاموى القدير عبد الملك بعض أخبار مغازى النبي مدونة على صورة كتاب فى يد أحد أبنائه ، فأمر بإحراقها . وأمر الصبي بقراءة القرآن ومعرفة السنن : وأبى عليه أى لون آخر من الدراسة .

وروى ابن عبد البر بعض الأحاديث الاخرى التى تعارض الأحاديث السابقة : وتذهب إلى أن النبي نفسه أوصى بالتدوين . ولكن الرأى الغالب كان

في جانب المنع : وكان ذلك سبب تأخر نشأة التأليف الثرى . وبذكر ابن عبد البر سبب المنع . أولهما قوة ذاكرة العرب ، التي جعلت تقييد المادة الادبية على مادة ما أمرا غير ضرورى ، ما دامت ذاكرتهم من القوة بحيث تستطيع الاستغناء عن مثل هذه المساعدة . وثانيهما الخوف من إنتاج منافس للقرآن . ونستطيع أن نحذف السبب الاول منهما . فليس هناك ما يدعونا إلى ان ننسب لعرب الشمال والوسط ذاكرة أقوى من ذاكرة الجنوبيين ، وقد بقى أهل اليمن - كما رأينا - يدونون النقوش التاريخية قرونا . والمرجح أن السبب الثانى ، الخوف من منافسة القرآن ، هو السبب الحقيقى الكافى . وقد اتخذوا ذلك مبدأ استعاروه من اليهود ^(١) ، الذين منعوا تدوين الكتب ، معتمدين فى ذلك على ما فهموه من إحدى فقرات سفر الجامعة ، ولم ينتجوا أدبا مكتوبا قرونا غير العهد القديم .

ويجب أن نضيف إلى هذين القولين اعتبارين آخرين . بازدياد أهمية الحديث ، ظهرت طبقة الحفاظ ، الذين كانت صناعتهم البحث عن المعرفة الصحيحة بالأحداث . وكان من الممكن ان تسوء أحوال هذه الصناعة بصورة خطيرة ، لو شاع بين الناس أنه من المستطاع الحصول من مجموعة من الكتب على المعرفة التى يكدها آخرون كل الكد فى سبيل الحصول عليها . ونحن على يقين أن شيوخ نيسابور أو أصفهان كانت لديهم المعلومات التاريخية التى لا يمكن الحصول عليها إلا منهم ، وكان ذلك قبل انتشار فكرة التدوين ؛ فإذا ما تيسر الحصول على جميع هذه

* انظر مختصر جامع بيان العلم (القاهرة ١٣٢٠ م) .

(١) أستبعد استعارة العرب ذلك المبدأ من اليهود ، وإنما كرهوا التدوين خوف اختلاط المدون بالقرآن ، وشغله المسلمين عن دراسة القرآن وحفظه ، وغير ذلك من الاسباب العربية البحتة - المترجم .

المعرفة من الكتب ، كسدت بضاعة هؤلاء المعلمين . وعجيب ألا تؤثر تلك المدونات الكثيرة التي أخذت تتجمع بعد قيام الدولة العباسية في صناعة الحفاظ . وبرغم ذلك ، كان أكثر مؤلفي الكتب من أهل هذه الصناعة أنفسهم ، وقد وصل الطرفان إلى اتفاق احتفظا به عدة قرون . هذا الاتفاق هو «الإجازة» ، التي تلزم ألا يأخذ القارئ الكتاب إلا عن مؤلفه شخصيا أو عن ثقة : وهكذا وفد الناس في عصر الطبري عليه لسماع التاريخ والتفسير منه شخصيا ، وإنما لعرف أسماء رجال بقوا الرواة الثقات للتاريخ جيلين بعد وفاته . ولم يتقوا بالمعرفة التي تأتي عن طريق الكتب بدون رواية . ويروى خبر سيقابلنا أن المدائني العلامة فقد شهرته لتصحيفه كلمة ؛ إذ استنتج أنه عرف الخبر بالقراءة لا الرواية . وكانت شهرة الرجال تعتمد على ما تحفظ به ذاكرتهم ، لا ما يقيّدونه بالتدوين . وقد تفوق على الطبري نفسه رجلا أقل شهرة منه كثيرا ، هو القاضي ابن الهلّول ، إذ أخذ الاثنان ينشدان الأشعار ، فظهر أن ذاكرة الطبري أضعف من ذاكرته كثيرا . وقد جمع رجل البلاط المؤرخ ، محمد بن يحيى الصولي ، مكتبة كبيرة ، كان يستطيع أن يخرج منها فورا المجلد الذي يحتوي على جواب أى سؤال يوجه إليه . ولكن عمله هذا جعله هدفا للأشعار الهاجية الساخرة ؛ إذ ينبغي أن يكون قادرا على الإجابة من الذاكرة بدون الرجوع إلى الكتب .

ثانيا ، ربما كان سبب عدم الثقة بالكتب المدونة الذي بقي زمنا طويلا كثرة الانتحال والوضع . وقد سجل المؤرخون عدة حالات منه : فقد كشف الشعبي الفقيه عن وضع الرسالة التي ادعى المختار بن أبي عبيد أن محمد ابن الحنفية أرسلها إليه لتزكيته أمام شيعته : وتقول رواية إنه أقام رأيه هذا على حدائث العهد بختم الرسالة ، وتقول أخرى إن محمدا يلقب فيها بلقب لم يطلقه على نفسه . وروى

مسكويه أن المهلبى الفاضل الكفاء نفسه لم يكن يتزهر عن الوضع إذا ما خدم هدفه. ويروى المؤرخ نفسه خيرا مطولا عن وضع الوحي المنسوب إلى النبي دانيال، حتى استطاع أحد المرشحين للوزارة أن يفوز بمنصبه بواسطة ذلك الوحي الموضوع : وتروى تفاصيل العملية التي يمكنه القيام بها لإعطاء الكتابة الحديثة مظهر القدم حتى لا يتيسر كشفها . وقد حصل ابن البواب الخطاط على الشهرة بتقليده خط ابن مقلة تقليدا متقنا حتى إن أحدا لم يكن يستطيع أن يميز بينه وبين ما كتبه ذلك الخطاط العظيم . وتبين الشهرة التي اكتسبها الخطيب البغدادي لكشفه زيف اتفاق كان يظن أن النبي امر بكتابه ليضمن ليهود خبير الحقوق، تبين أنه وجد خيرا قليلون بهذا النوع من النقد . وتروى قصة شائعة تمثل كرم الوزير ابن الفرات أن أحد الناس وضع عليه رسالة يوصى فيها أحد حكام الاقاليم به ، فنفذ طلبه ، ولكنه أرسل إلى الوزير يعبر عن شكه في صحتها . فأعلن الوزير أن لا أساس لشكوكه ، واعترف بصحة الرسالة : ثم أدخل الرجل الواضع في خدمته .

وتبين من كثرة الروايات التي كان المؤرخون يذكرونها من الخطبة أو الرسالة الواحدة كثرة فائقة ، أنهم كانوا يفضلون الرواية الشفهية على المدونات ، في تلك الحقبة التي ظهر فيها أعظم المؤرخين . ومن أشهر خطب العرب تلك التي ألقاها الحجاج المشهور بالطغيان عند دخوله الكوفة . ولدينا من هذه الخطبة أربع روايات متعاصرة تقريبا ، في كتب الجاحظ ، والمبرد ، والطبري ، والبلاذري . أما المؤلفان الاولان فهما الجانب اللغوي من الخطبة ، وأما الاخيران فالجانب التاريخي . وتختلف الروايات الاربع ، مع اتفاقها في أكثر مادة الخطبة ، اختلافا كبيرا في ترتيب العبارات ، وفي كثير من الجمل ، وحين يقارن بعضها ببعض يظهر في كل منها بعض الحذف والاضافة . وتوجد وثيقة غاية في الاهمية باعتبارها أساسا

للقضاء، تتضمن تعاليم الخليفة الثاني إلى قاض عينه . ولدنيا عدة نسخ من هذه الوثيقة الموجزة ، ولكن بينها جميعا خلافات كبيرة . ولونسخ رواة هذه الوثائق من نصوص قديمة لما عذرناهم لهذه التغييرات التي أجروها إما إهمالا وإما تحكما، ولكننا نعذر هذه الخلافات إذا كانت ترجع إلى الرواية الشفهية . ويخبرنا المؤلفون الذين يذكرون نسخا من رسائل ربما كانوا يمتلكون أصولها أنهم يروونها عن الذاكرة .

وإذن فالنظريات التي كانت تقف عقبة في سبيل التدوين هي :

- (١) الحديث بأن الإسلام يجب ما قبله .
 - (٢) المبدأ القائل بوجود عدم وجود كتاب مدون غير القرآن .
 - (٣) أن صناعة الحفاظ جعلت الكتب المدونة غير ضرورية .
 - (٤) أن الوثائق المدونة كانت غير موثوق بها .
- وقد تغيرت جميع هذه النظريات بمرور الوقت .

(١) فجعل تفسير القرآن بعض المعرفة التاريخية أمرا لا يمكن الاستغناء عنه . فلقد كان القرآن كثيرا ما يعالج الاحداث الجارية، وخاصة في الآيات المدنية : ويوجد الآن فرع كامل يسمى « مناسبات الآيات » يقوم على تحديد المناسبات التي أوحيت الآيات فيها . والنصوص التي تعالج الاحداث الجارية عامة إلى درجة كبيرة ، وتتجنب ذكر الاعلام : فلم يكن يدرك معناها الحق إلا من أوحيت إليهم . وهكذا لا يصرح في السورة التي تتناول قمة باطلة وجهت إلى عائشة بكنه التهمة ، ولا من روجها . وكانت المسألة مشهورة إذ ذاك ، ولكن لا بد من معرفة التفاصيل كي تفهم السورة، بعد جيل . ووجد المفسرون في السورة نفسها آيات تعالج أحداثا يفصل بين كل منها سنون : فمن الضروري أن يكون لدى المرء بعض المعرفة بالأطوار الرئيسية في حياة النبي ، ليقراً القرآن ويفهمه . كذلك يوجد في

الس - برة لثالثة آيات يروى أها تنتمى إلى الحقة التى تلت بدرا مباشرة ،
والتي تلت أحدا مباشرة ، وغزوة الخندق ، ووفد نجران الذى أتى إلى المدينة
بعد ذلك بزمن طويل ، فالمفسر الذى يريد أن يشرح قوة الآيات مضطر
إلى الحصول على بعض المعرفة التاريخية أو جليها .

ولكن القرآن يمتوى أيضا على كثير من أخبار التاريخ القديم ، ويكثر
في هذه الاحوال ذكر الاعلام ، ولكن القارئ يسره في كل حالة أن تذكر
معلومات إضافية . وعلى أية حال ، يسره أن يستطيع ترتيب الحوادث ترتيبا
على صلة زمنية ما بعصره . ولكنهم على الأقل لم يشجعوا الرجوع إلى
الكتب التى فى أيدي اليهود والمسيحيين ، إن لم يكونوا منعهو فعلا . وسرى
أن محمد بن إسحاق ، مؤلف سيرة النبي ، جلب على نفسه اللوم لشارته
إلى هذه الكتب . وبسرغم ذلك كان الداخلون في الإسلام من اليهود
والمسيحيين على أية حال ميالين إلى الانتفاع بما علق بذاكرهم في إشارتهم
إلى الاحداث المذكورة في القرآن ، وفعلوا ذلك بصورة بارزة . وإنما لعرف
أسماء الاشخاص الذين قاموا بذلك في زمن مبكر .

(٢) وكان ترتيب المسلمين طبقات الرجال بحسب الاسبقية في الإسلام أحد
الاسباب التى جعلتهم يرتبون أخبارهم في التاريخ الإسلامى ترتيبا زمنيا .
وكان الوقت الذى قضاه كل فرد مسلما ، هو أساس تصنيف المسلمين في
تقدير العطاء المفروض لكل منهم في ديوان العطاء . ويوجد كثير من
الاشارات إلى هذه « السابقة » . وفي التحكيم المشهور خاف المدافع
عن معاوية أن يعترض على توليته لأنه لا « سابقة » له ، إذ لم يدخل في
الإسلام إلا عندما فتحت مكة . ولكن قين من ناحية أخرى إنه صهر النبي ،
ولا شك أن ذلك أراضى الرأى العام عنه . وقد حفظ ابن إسحاق قوائم بمن

غزوا المغازى مع النبي ، ولا شك أن ذلك لاهميتها في ذلك الغرض . وبرغم ذلك نجد في أخبار ابن إسحاق نفسه بعض الشكوك في ترتيب الحوادث ، ونجد شيئا من عدم الاطمئنان إلى الأمر نفسه ، في كتب الإمام الشافعي ، الذى كان من المشغوفين بالبحث ، وعاش طويلا في المدينة، مع أهمية ذلك في إثبات الترتيب الزمنى لآيات القرآن .

(٣) أعطيت المدن والاقطار المفتوحة حقوقا مختلفة وفقا لما بذلته من مقاومة في وجه الفاتحين . وأحيانا أدى قيام الثورات بعد الخضوع إلى تغيير هذه الشروط ، كما في حالة مصر . ومن الواضح أن المحافظة على مثل هذه الحقوق يبتعد ، إن لم يستحل ، بدون التأريخ المستمر للحوادث . ويبدو أن الامور كانت ميسرة في العصر الأموى قبل أن تحفظ نسخ أمثال هذه المعاهدات في العواصم ، أو فيما يشبه دار الخفوضات . فكانت المناسبة حينئذ عرضية . وكان من المستطاع حين يقتبس من المعاهدات ، الاقتباس منها شفويا ، وكان ذلك سبب وجود عدة أخبار مختلفة كل الاختلاف تسجل مثلا المعاهدة المهمة التي اتفق فيها على ومعاوية على التحكيم : إذ إن الشهود مختلفون . ومن الشاق الحكم على صحة المعاهدات أو الصكوك المذكورة ، بدون المعرفة التاريخية .

وأمثلة هذه الحاجة في فتوح البلدان للبلاذى . وهكذا عندما وجدوا أنفسهم يواجهون مسألة كيف يعاملون أهل قبرص بعد ثورتهم حينما استشار الوالى الذى أخضعهم عددا كبيرا من الفقهاء ، كان من الواضح أن هؤلاء الفقهاء اضطروا إلى فحص المدونات ليعرفوا كيف فتحت قبرص، وعلى أية شروط ، وكيف عولجت أمثال هذه الحالة من قبل . وكانت السوابق التى احتاج إليها الفقهاء لا يستطيع الحصول عليها إلا

من كتب السجلات أو من الأشخاص المشتغلين بحفظها في ذاكرتهم . وكانت المدينة مركز هذه المعرفة ، حيث أخذ الخبراء يظهرون فيها بعد وفاة النبي بوقت قصير ، حين ازدادت الحاجة إلى مثل هذه المعرفة ازديادا سريعا . وكان القرآن دقيقا في وصف أهل المنطقة التي أنزل فيها بالأمية ، حتى إن اللغة العربية لم تستعمل في الدواوين إلا في منتصف العصر الأموي، في عهد عبد الملك بن مروان : فكان « الموظفين الدائمون » حتى ذلك الوقت من أهل الاقطار المفتوحة بالضرورة، فواصلوا العمل باللغة والاساليب التي كانوا يألفونها . ويستطيع المرء أن يتخيل أن اتخاذ العربية الحجازية لغة رسمية في دواوين الامبراطورية لا بد بالضرورة أنه سابق على اتخاذه في تأليف الاخبار . ويدل الخبر المذكور فوق ، إن كان حقا ، على أن عبد الملك نفسه لم يرغب في أن يتجه عمله الجديد إلى هذا الاتجاه: وبرغم ذلك يجب أن ننسب إليه التطورات التي تولدت طبيعيا منه . فقد أظهر طبقة الكتاب ، الذين اتسع نطاق معلوماتهم إذ ذاك وأصبح موسوعيا ، على حين كان العامل المهم في إثماء أسلوب نثرى . ولا شك أنه كان مضطرا إلى الاعتماد على أبحاث النحاة واللغويين ولكن هؤلاء لم يكونوا قادرين على مسايرته . ولدينا قصة من القرن الرابع لعلها صحيحة، تصور هذه الحالة . فقد كان أبو سعيد السيرافي النحوى ، الذى طبقت شهرته اللغوية الآفاق إذ ذاك ، في حفلة طلب السلطان في أثنائها أن تكتب عنه رسالة رسمية . فسئل أبو سعيد أن يكتبها ، فعجز ، على حين أنجزها احد الكتاب في سرعة . ويروى المعجبون بعلى بن عيسى الوزير كيف كان قادرا على كتابه الرسائل التي ترسل إلى الولاة مباشرة :

ولم يكن محتاجا إلى أن يعمل لها مسودة ، إذ لم يكن يغير منها شيئا . وقد صار الكاتب فيما بعد المؤرخ ، لا لأنه ذو معرفة وثيقة بالامور ، وإنما لأنه كاتب درّب .

وكان ذلك النتيجة البعيدة لعمل عبد الملك ؛ وهناك أسباب لبقاء المراكز العليا في الدواوين مشغولة في كثير من الاحيان بغير المسلمين ، وغير العرب ، ، بالرغم من اتخاذ اللغة العربية لغة رسمية ، وكان الكتاب العرب نادرين ، إن كانوا وجدوا إطلاقا^(١) ، وليس علينا إلا أن نتذكر الطبري ، والدينوري ، ومسكويه ، وإبراهيم الصابي ، وعماد الدين الاصبهاني ، ومن إليهم . وبالرغم من ذلك لم يززع ظهور هذه الصناعة مركز الحفاظ، هؤلاء الذين احتفظوا بالاشياء في ذكركم ، والتي كانوا يحتاجون إلى خدماتهم في ذكر السوابق التي يقاس عليها في التشريع والقضاء بصفة مستمرة . لأن لفظ « السنة » ، الذي معناه اللغوي العادة، صار معناه السابقة التي عملها النبي ، اتسع نطاق النظرية القانونية الذاهبة إلى أن العمل الذي قام به شخص مؤهل ربما يتكرر القيام به ، فتجاوز مجال أعمال النبي .

وأصبح الرجال الحاصلون على ذخيرة من المعلومات يحتمل أن تثير انتباه المستمعين ، قصّاصا ، اتخذوا حلقات في المساجد ، ورووا القصص . وكان الناس أميل إلى القصص التي تدور حول الاشخاص البارزين في تاريخ الإسلام، أو الانبياء المذكورين في القرآن ، وربما يرجع

(١) ذلك رأى خطيء ، فالكتاب العرب موجودون منذ الجاهلية، وكثروا في صدر الإسلام كثرة واضحة ، وارجع إلى كتاب نشأة الكتابة الفنية عند العرب للمترجم - المترجم .

إلى هذه القصص معظم ما تجمع حول هؤلاء الأشخاص . وغالبا ما يتهم القصاص الاولون . الذين أخذ المؤرخون المتأخرون معلوماً منهم ، بالاختراع أو الكذب ، لأمر أو آخر . فيقال إن عوانة ، الذى يروى الكثير ، كذب لإرضاء الامويين : ويبدو أن رواياته الموجودة فى الكتاب المنسوب إلى البلاذرى تؤيد هذه التهمة . إذ تصور عبد الملك الأموى كريماً متسامحاً ، على استعداد لمهادنة ابن الزبير بأية شروط، إذا ما تنازل عن طلب الخلافة. أما جميع الاعمال الوحشية والمنافية للدين التى وقعت فى أثناء إخضاع ثورة ابن الزبير فالحجاج هو المسئول عنها : وفى الاوقات التى كان عبد الملك يستطيع أن يكبح جماحه ، فعل ذلك . وحيثما استطاع أن يصلح ما أفسده الحجاج ، فعل . وكان كريماً أيضاً فى احترام أعدائه الذين تغلب عليهم ، ولم يستحسن أن تساء معاملتهم أو مخاطبتهم . ومن العسير الحكم على الاحتمالات فى أمثال هذه المسائل . وبرغم ذلك من الواضح أن اشتهار جميع هؤلاء الجامعين الاولين للمعارف بالصدق أمر مشكوك فيه . فإذا كان المؤرخون المتأخرون اعتمدوا على أقوالهم ، إنما كان ذلك لانهم لم يجدوا مصادر أخرى .

(٤) أدى الغنى فى صدر الإسلام إلى ظهور طبقة لا عمل لها ، والميل إلى القديم هو هواية مثل هذه الطبقة فى كل مكان . وإذ نمت المدن الإسلامية وجد كثيرون شغوفون بمعرفة كيف أسست و كيف بنيت بناياتها الرئيسية : ووجدت أيضاً مشاكل ناتجة عن التنظيم القبلى فى صدر الإسلام ، الذى بحسبه أعطيت للقبائل المختلفة أحياء متباعدة فى المدن التى أسست.

وجد علم التاريخ لهذه الأسباب جميعا بالرغم من عدم تشجيع الحكومة ، وجعلت مطالب النظام التشريعي منه أمرا ضروريا . واتخاذ أحكام النبي « سنة » بدلا من أعمال الجاهلية جعل تدوين هذه الأعمال أمرا لا يمكن الاستغناء عنه ، واستلزم ذلك معرفة بعض الأشياء عن الاشخاص المذكورين في الأخبار ، والرواة خاصة . أضف إلى ذلك أن الإسلام كان مستمرا : فلم يكن لوفاة النبي النتائج التي تعقب غالبا وفاة مؤسس أحد الانظمة : وشغل محله كرئيس للمجتمع في الحال رجال وضع فيهم ثقته عدة سنين وكانوا على معرفة تامة بآرائه . فأطلق لفظ « الآثار » حقبة لا على أعمال النبي وحده ، بل على أعمال خلفائه الاولين أيضا . وفي موطأ مالك ، وهو أول مجموعة من الاحاديث لدينا ، بعض التساهل بهذا الصدد .

وتتمثل بعض الخصائص الناتجة من منهج التأليف في المجلد الموجود من تاريخ البلاذري ، ولعلها كانت ظاهرة في المجموعات القديمة التي يذكرها . وإحدى السمات التي تشترك فيها مع كتب الحديث هي « التكرار » : فترد القصة نفسها أكثر من مرة على الصفحة الواحدة أو في أجزاء متفرقة من الكتاب بدون أى اختلاف أو مع خلاف طفيف ؛ والسبب أن المؤلف أخذها عن أكثر من شيخ واحد . وفي مجموعات الحديث سبب لذلك ؛ إذ تعد ألفاظ النبي كالوحي ، فمن الأهمية بمكان كبير تأكيد الصورة الصحيحة التي قيلت عليها إن أمكن ؛ فالروايات المختلفة تشبه الطاقات المستقلة تتجمع جميعا لتقوية الحبل . أضف إلى ذلك أن الاحاديث أساس التشريع ؛ فهي تصور المثال الذي قرر النبي ما عرض له من حالات على هدايه ؛ وهي تورد أحكاما مهمة على مسائل من العقيدة . ولذلك من الطبيعي والملائم أن يتكرر ذكر الحديث الواحد في مجموعة مثل مجموعة البخارى تحست عناوين أو مواد مختلفة من الفقه . ولكن لا ينطبق أى سبب من

هذين على أقوال الخلفاء الامويين مثلا وأعمالهم ، أو الاشخاص الذين لا يعتد بهم .
والخطبة الاقل إسما ، والتي اتبعها بعض المؤرخين بعد ، هي ذكر الرواة في صدر
الخبر ، وإذا لزم الامر ، يشار إلى وجود بعض الخلافات الصغيرة بينهم ، على
الرغم من اتفاقهم على السياق الرئيسى .

أضف إلى ذلك أننا نجد نتيجة عجز الذاكرة الذى يؤثر فى الاخبار فى معظم
الاقطار . وجدير بالملاحظة الاقوال التى تنسب إلى غير قائلها ، بسبب تشابه
الاسماء أحيانا ، وبسبب الخلط بين الاشخاص الذين تربط بينهم رابطة ما أحيانا
أخرى . فقد كان معاوية وعبد الملك أبرز خلفاء بنى أمية ، وكانت وجوه الشبه فى
أخلاقهما غير قليلة ، ولذلك ينسب الخبر الواحد لكليهما . وعانت الاعداد ،
ذات الاهمية الكبيرة فى المدونات التاريخية ، كثيرا وبشكل خطير من السهولة التى
تستبدل بها الذاكرة الواحد بالآخر . فيقول البلاذرى فى ذكره عدد الملتفين
حول الحجاج حين واجه ثورة ابن جرود ، إن بعضهم يقول ٦٠٠٠ ، وآخرون
يقولون ١٦٠٠ !

ومن الشاق أن نحدد مدى الكذب الاختيارى والتعمد الذى تسرب إلى
الاحاديث فى تلك الحقبة ، وليس أمام الحكم الشخصى ما يهتدى به . فهذا هو
مؤرخ بغدادى ، هو ابن أبى طاهر ، يورد خطبة فاطمة بنت النبى ، تعرض على
حرمان أبى بكر إياها ميراثها . ويقول إن صحتها موضع نزاع : ولكن هذا النقد
يرجع فى رأيه إلى الهوى ، الرغبة فى الخط من شأن آل بيت النبى . وقد نقول من
ناحية أخرى إن مثل هذا الموضوع أتاح فرصة طيبة لتمرين القدرة الخطابية .
ويظهر من نقد الحديث الذى تطور إلى علم منتظم فى زمن مبكر ، ونضج فى القرن
الثالث ، حين وضعت المجموعات المعتمدة ، أن الاحاديث كانت توضع على نطاق
واسع . واختلفت أحوال جامعى الحديث فى الشدة : أما ما اتفقوا عليه فوجود

مقادير كبيرة من الاحاديث موضوعة . وقد أدى الشغف بزيادة المعرفة عن النبي وأبطال صدر الإسلام ، كما نعرف ، إلى كثرة العمل والجهد بين المسلمين عنهما في أية حالة مشابهة : ودراسة أحاديث النبي هي المسئول الاول عن تقدم الجغرافية والتراجم وسببه ؛ وإذ كانت طريقة اختبار صحة أحد الاحاديث هي تقدير جدارة رواته بالثقة ، كان مما لا يستغنى عنه معرفة أكبر قدر ممكن عن حياتهم : وكان من الضروري معرفة متى وأين ولدوا ؟ وجعل ذلك الجغرافية والتاريخ أمرا ضروريا . وقوى ذلك المبدأ الداهب إلى أن أقوال النبي وأعماله مصدر التشريع : ويبدو أن دوافع الوضع والكذب في هذه الاحاديث وفيما قد نسميه التاريخ الديوى متكافئة. قد نصدق أن المسلمين كانوا لا يجرون على وضع شيء ما متصل بالنبي، إذ يقول حديث مشهور إن ذلك العمل على درجة كبيرة من الإثم . أما الكذب على يزيد بن معاوية أو عبد الملك فأقل جرما كثيرا . ومن جانب آخر كانت قيمة أقوال النبي وأعماله غاية في العظمة ، ولذلك وجد الدافع إلى وضعها في هذه الحالة ولم يكن دائما دافعا لا يستحق الثقة ، ولا ينفرد الحديث به . ويحتاج التمييز بين ما حدث فعلا وما لا بد أنه حدث الوصول إلى حالة اتزان فكري لم يبلغها حتى أيامنا إلا قليلون . وكان هؤلاء الذين شكّلوا أخبار تلك الحوادث التي كان لها أعظم النتائج في التاريخ الإسلامى ، بعض التشكيل أميل إلى أن يوضعوا في مركز جعلهم يتخذون رأيا خاصا فيما قد حدث : وجعلت الاخبار بحيث توافق ذلك الرأى . ونستطيع أن نرى آثار ذلك حتى في التاريخ المتأخر . ونمثل لذلك بأخبار مقتل المقتدر التي رواها كل من مسكوية وعريب . إذ يقول مسكويه إن المقتدر كان جباناً لا أمل له : وبالرغم من دعوته مرارا للظهور امام قواته في الميدان ، كان يقدم الاعتذار تلو الاعتذار ، إلى أن أرغم على ذلك : أما عريب فيقول إنه تقدم

بشجاعة . ويتفق الاثنان على أنه لقي حتفه في تلك المناسبة . وربما كان عريب يفكر كيف يجب أن يتصرف الخليفة ، على حين يتبع مسكويه رواية صحيحة .

وبرغم ذلك ، تتبعنا الآن العملية التي صارت الروايات بواسطتها أخيرا تاريخية . فقد استدعى كثيرون شهود العيان للحوادث المهمة ليصفوها : وجعلهم الاصطلاح يتخذون بعد مدة أسلوبا ثابتا في تعبيرهم ، صار حديثا . ونجد هذه العملية على الاقل في القرن الرابع : فالرجل الذي يريد الحصول على معلومات قيمة وعلى استعداد جلبها يتخذ صورة خاصة : ويرويها المستمعون المختلفون ، مع خلاقات غير مهمة عادة ، ومع خلاقات مهمة أحيانا . وأدخلت هذه الاحاديث في المجموعات المستمرة مع استمرار احتفاظها بذاتيتها : ولما ظهرت الحاجة إلى الاختصار أسقط « الاسناد » وصارت تاريخنا . ويجعل المؤرخون العرب ، كما قد رأينا ، تتبع مصادرهم أيسر مما عند مؤرخي الامم الاخرى إذ أن تاريخهم تطور من الاحاديث : ولم يبدأ بالتاريخ المستمر أو الرسمي ، وإنما بأخبار شهود العيان . وامتلاك المسلمين لهذا النظام جعل المسلمين يمتازون ميزة واضحة في خصوماتهم مع اليهود والمسيحيين ، الذين يظهرون بمظهر الاكثر تسليما بمعلوماتهم . فليست لديهم سلاسل رواة لتاريخهم الديني أو الدنيوي : حيث ، لا يصف المؤرخون الإغريق مثلا تجاربهم الخاصة ، وقلما يتحون لنا الفرصة لاختيار مصدر المعلومات التي يقدمونها : وعلينا أن ندعى أنهم حصلوا عليها من أناس كانوا عارفين بها . وأخيرا اضطر اليهود إلى تأليف « إسناد » لتوراهم .

